Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الثاني، 2025

أثر السياسة العامة في الحد من ظاهرة الفساد المؤسساتي في ليبيا

عبد المنعم محفوظ محمد غريبي[1*]، فتحي الطيب التريكي [2]
[2،1] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، القره بوللي، ليبيا
[*]البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): abdamnim.gribi@gmail.com

Public policy has begun to reduce the basic phenomenon in Libya

Abd Almuneim Mahfoud Gribi [1*], Fathi Al-Tayeb Al-Turaiki [2]
[1,2] Department of Political science, Faculty of Economics and commerce Al Qarbouli, Elmergib University, Libya

Received: 14-02-2025; Accepted: 16-04-2025; Published: 08-05-2025

الملخص

تناول هذا البحث موضوع أثر السياسة العامة في الحد من ظاهرة الفساد المؤسساتي في ليبيا من خلال ثلاث مباحث أساسية، تناول المبحث الأول المفهوم العام لظاهرة الفساد المؤسساتي من خلال توضيح أهم السياسيات والوسائل والدوافع والاسباب وراء انتشار ظاهرة الفساد واستعرضنا في المبحث الثاني أهم القوانين المحلية والدولية للسياسية العامة في ليبيا لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، وناقشنا في المبحث الثالث أهم السياسيات والطرق المحلية في مكافحة الفساد بالإضافة للتطرق لأهم التجارب الدولية في مكافحة هذه الظاهرة، حيث أن السياسة العامة التي تتبعها الدولة لمكافحة هذه الظاهرة هي الخطوة الأولى والمهمة لمكافحة الفساد وبعدها مسألة التشريعات والقوانين سواء المحلية أو الدولية، فهناك العديد من القوانين الصادرة في ليبيا تحرَم وتكافح الفساد، بدايةً بصدور الدستور الليبي سنة 1951 وغيرها العديد من القوانين التي تكافح هذه الظاهرة، حيث هناك العديد من الأسباب والدوافع وراء انتشار الفساد منها أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، فهي ليست محدَدة في مجال معيَن أو في جانب واحد حتى يكون من السهل السيطرة والقضاء عليها، لذلك هناك مشكلة حقيقية تعاني منها مؤسسات الدولة الليبية وهذا يؤثر سلبًا على السياسة العامة في الدولة ويؤثر على استقرارها وأمنها وتطورها ونموها، وبالتالي يؤثر في استقرار نظام الحكم فيها، حيث كانت هناك العديد من التجارب الدولية في مكافحة الفساد يمكن الاستفادة منها، بالإضافة لضرورة وجود سياسة عام واضحة وصريحة هدفها الأساسي مكافحة الفساد والتنسيق بشكل أكبر بين مؤسسات الدولة وأجهزتها المعنية بمكافحة الفساد والقضاء عليه.

الكلمات الدالة: السياسة العامة، الفساد، القوانين، السياسات، الاستقرار.

Abstract

This research addresses the impact of public policy on reducing institutional corruption in Libya through three main sections. The first section addresses the general concept of institutional corruption by clarifying the most important policies, means, motives, and reasons behind the spread of corruption. In the second section, we review the most important local and international public policy laws in Libya to combat and limit this phenomenon. In the third section, we discuss the most important local policies and methods in combating corruption, in addition to addressing the most important international experiences in combating this phenomenon. The public policy pursued by the state to combat this phenomenon is the first and most important step in combating corruption, followed by legislation and laws, both local and international. There are many laws issued in Libya that prohibit and combat corruption, beginning with the issuance of the Libyan Constitution in

1951 and many other laws that combat this phenomenon. There are many reasons and motives behind the spread of corruption, including political, economic, and social reasons. It is not limited to a specific area or to a single aspect, so that it can be easily controlled and eliminated. Therefore, there is a real problem facing Libyan state institutions, which negatively impacts public policy in the country and affects its Its stability, security, development, and growth, and consequently, its governance, are affected. There are numerous international experiences in combating corruption that can be learned from. Furthermore, there is a need for a clear and explicit general policy whose primary objective is to combat corruption and enhance coordination among state institutions and agencies concerned with combating and eliminating corruption.

Keywords: public policy, corruption, laws, policies, stability.

المقـدمـــــة

قال تعالي ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [1].

قال تعالي ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾[2].

إن الفساد أصبح أزمة عالمية منشرة في العديد من دول العالم وفي أغلب المؤسسات والادارات والقطاعات العامة والخاصة، إذ يعد الفساد ظاهرة قديمة، وتتطور هذه الظاهرة بتكاثر الانسان في المجتمع سواء على المستوي الاجتماعي أو السياسي أو الإداري أو الاقتصادي.

يعد الفساد أحد الظواهر المحلية والدولية التي تعاني منها الكثير من الدول فهو يحمل في طياته معاني الانحراف عن المضامين الاخلاقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أن كثير من دول العالم أصبحت تضع سياسات واضحة ومهمة لمكافحة الفساد لما له من تأثير ودور في تطور وبناء الشعوب من عدمه.

يعتبر الفساد من أكثر العوائق في تنمية المجتمعات وتطورها واستقرارها، فهي لم تعد مشكلة تعاني منها دولة واحدة أو هي خاصة بالدول الضعيفة أو الفقيرة أو الصغيرة فقط بل أصبحت ظاهرة تعاني منها أغلب المجتمعات والدول في العالم.

إذ أصبح الفساد وباء منشر في العديد من المؤسسات والادارات وقطاعات الدولة وتغلغل فيها وأصبح ثقافة وفكر ليس من السهل احتوائه والسيطرة عليه، فهو يستنزف موارد الدولة ومقدراتها، ويعرقل التنمية والتطور فيها، ويهدد أمنها واستقرارها ويعرقل سياسات الدولة وخططتها نحو التطور والتنمية.

إشكالية البحث

إن تزايد انتشار ظاهرة الفساد المؤسساتي من خلال توفَر بيئة ملائمة وبالتالي يزداد الامر صعوبة في التصدي لها، وتحقيق السياسات المطلوبة والاستقرار والنمو والتطور والازدهار في المجتمع، وبناء على ذلك نحدَد مشكلة البحث في التالي: -

ما مدي تأثير السياسة العامة في الحد من انتشار ظاهرة الفساد المؤسساتي في ليبيا.

وتنبثق من اشكالية البحث عدة تساؤلات وهي: -

1/ ماهي أهم السياسات والاجراءات التي تقوم بها الدولة للقضاء على الفساد؟

2/ ما أهم القوانين واللوائح التي تصدرها الدولة لمكافحة ظاهرة الفساد؟

3/ ما هو دور الاصلاحات السياسية والاليات الفعالة التي يمكن للدولة تبنيها لضمان تنفيذ السياسة العامة بشكل نزيه وبدون فساد؟

[1] سورة الروم: 41

[2] سورة القصص: 77

4/ ما مدي استفادة الدولة من التجارب الدولية في مكافحة الفساد؟

فرضية البحث

الفساد المؤسساتي يؤثر بشكل كبير على تنفيذ السياسية العامة في ليبيا.

أهمية البحث

أولاً/ يعد البحث إطار علمي أكاديمي فهو من الموضوعات المهمة والحساسة التي يجب أن تفرد له دراسة علمية جادة لتحليل ومعالجة جوانب الفساد وأبعاده المختلفة والتعرف على السياسة العامة للدولة التي اتخذتها في هذا الجانب.

ثانيًا/ تعاني ليبيا ودول كثيرة في العالم من ظاهرة الفساد وتكون عائق أمام تنفيذ السياسة العامة للدولة لذلك أصبح من الضروري والمهم الوقوف عند هذه الظاهرة والبحث فيها.

ثالثاً/ دراسة هذه الظاهرة لما لها من أهمية كبيرة خاصة في العصور الحديثة فهي قد تكون عائقا أمام استقرار وتطور ونمو وازدهار وتقدم الدول.

رابعاً/ إثراء المجلات والمكاتب العلمية بمزيد من الدراسات في هذا الجانب.

أهداف البحث

1/ دراسة السياسة العامة للدولة الليبية وأهم القوانين واللوائح المحلية والدولية التي تم وضعها لمكافحة ظاهرة الفساد.

2/ معرفة أهم السياسات العامة والأسباب والدوافع لانتشار الفساد المؤسساتي والتعرف على الاجراءات والوسائل الوقائية لمكافحة هذه الظاهرة.

3/ فهم العوامل السياسية والثقافية التي قد تعوق أو تسهم في نجاح السياسات العامة لمكافحة الفساد في الدولة.

4/ التعرف على أهم التجارب الدولية في مكافحة الفساد من خلال تطبيق سياسات عامة فعالة وناجحة.

الدراسات السابقة

أ ـــ جاد المولي حامد إبراهيم الدغيلي (ظاهرة الفساد الإداري في الشركات العامة في ليبيا) رسالة ماجستير غير منشورة بأكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي خريف 2008

ب ـــ أمجد غانم (ملخص السياسة العامة للحكومة في تعزيز المسؤولية الجماعية في مكافحة الفساد) المؤتمر الدولي السنوي لمكافحة الفساد. 2022

تقسيمات البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث مباحث أساسية وينقسم كل مبحث إلى مطلبين كالأتي:

المبحث الأول: المفهوم العام لظاهرة الفساد المؤسساتي. وينقسم إلى مطلبين وهما:

المطلب الأول/ دوافع وأسباب انتشار ظاهرة الفساد المؤسساتي في ليبيا.

المطلب الثاني/ السياسات والوسائل والاجراءات الوقائية لمكافحة ظاهرة الفساد المؤسساتي.

المبحث الثاني: أهم القوانين المحلية والدولية للسياسة العامة في الحد من ظاهرة الفساد المؤسساتي في ليبيا، وينقسم إلى مطلبين وهما:

المطلب الأول/ القوانين المحلية لمكافحة من ظاهرة الفساد.

المطلب الثاني/ القوانين والاتفاقيات والمبادرات الاقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الفساد.

المبحث الثالث: أهم السياسات والاليات والتجارب المتبعة لمكافحة الفساد. وينقسم إلى مطلبين وهما:

المطلب الأول/ أهم السياسات والآليات المحلية لمكافحة الفساد.

المطلب الثاني/ أهم السياسات والتجارب الدولية في مكافحة الفساد.

المبحث الأول/ المفهوم العام لظاهرة الفساد المؤسساتي.

يعد الفساد المؤسساتي أحد عوائق تنفيذ السياسة العامة للدولة فهو جريمة يعاقب عليها القانون المحلي والدولي إذ أصبح وباء منتشر في العديد من المجتمعات وأحد الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار السياسي وعرقلة النمو والتطور في المجتمع فهو بالتالي يستنزف الموارد الخاصة بالدولة حيث أصبح من الضروري والمهم النظر إلى الدوافع والاسباب وراء انتشار الفساد المؤسساتي ومن ثم اظهار وتوضيح أهم السياسات والوسائل والاجراءات والمعايير الوقائية لمكافحة هذه الظاهرة ومحاولة القضاء عليها. حيث عرّفت منظمة الشفافية الدولية العالمية الفساد بأنه: إساءة استغلال منصب عام لتحقيق منفعة خاصة، فهو استغلال السلطة الممنوحة سواء كانت في القطاع العام أو الخاص لتحقيق مكاسب شخصية ولا يشترط في المكاسب أو المنافع الخاصة التي يلتمسها الفساد أن تكون لمصلحته الخاصة هو بل قد تكون لاحد أفراد عائلته أو لقريب أو صديق أو لمؤسسة أو حزب أو منظمة[3]. من خلال ذلك تم تقسيم هذا المحور إلى مطلبين: **المطلب الأول/** دوافع وأسباب انتشار ظاهرة الفساد المؤسساتي في ليبيا. **المطلب الثاني/** السياسات والوسائل والاجراءات الوقائية لمكافحة ظاهرة الفساد المؤسساتي.

المطلب الأول: دوافع وأسباب انتشار ظاهرة الفساد المؤسساتي في ليبيا.

هناك العديد من الاسباب والدوافع التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد المؤسساتي وبالتالي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على السياسة العامة للدولة منها أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية حيث تتعدد وتتنوع هذه الاسباب وهي:

1- أسباب بيئية اجتماعية وتنقسم إلي:

أ. أسباب تربوية وسلوكية: عدم الاهتمام بغرس القيم والاخلاق الدينية في نفوس الاطفال يؤدي إلي انشاء سلوكيات غير حميدة لدي الشخص، منها قبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون[4].

ب. أسباب اقتصادية: تلعب الظروف الاقتصادية دورا هاما فهي أحد الدوافع التي تؤدي إلي انتشار الفساد، فسوء الاحوال الاقتصادية بشكل عام والمتمثلة في محصلتها النهائية في عجز الدولة عن اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين وكذلك نقص كبير في الرواتب والامتيازات يعد سببا رئيسيا في فتح مجال للرشوة والفساد[5].

2- أسباب سياسية: يعتبر الفساد السياسي من أخطر انواع الفساد لأنه يؤدي إلى فساد القاعدة وينتج عنه أنواع عديدة من الفساد ولا ينفع معه الا محاسبة وتغيير الجهة الفاسدة سواء كانت رئيس دولة أو حكومة أو النظام السياسي، وذكر بعض المفكرين أن الفساد السياسي هو مرادف للقوة التعسفية أي استعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه ثم منح هذه القوة (إساءة استعمال السلطة) أي ممارسة السلطة الرسمية تحت ستار المشروعية القانونية إلا أن الغرض ليس تحقيق المصلحة العامة وإنما تحقيق المصلحة الخاصة [6].

ومن الاسباب السياسية أيضا وجود المراحل الانتقالية السياسية من نظام إلى آخر وغياب القدوة السياسية وضعف الارادة لدي القادة السياسيين وعدم تفعيل الاجراءات الوقائية من الفساد وعدم تطبيق النزاهة والشفافية وسيادة القانون بالإضافة إلي تفشي البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الادارة الحكومية وضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية [7].

3- أسباب اقتصادية وادارية وقانونية وهي:

1/انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية.

---

[3] حميدة علي جابر، التدابير الدولية للفساد الاداري، الطبعة الأولى، (مصر – الاسكندرية – مكتبة الوفاء القانونية – 2021)، ص.ص 25. 26.

[4] بلال خلف السكارنة، الفساد الاداري، الطبعة الأولى، (الاردن – عمان – دار وائل للنشر والتوزيع، 2011)، ص 27

[5] شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد الاداري والمالي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، بحث منشور في المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية، ISSN:2537-0758) ص.ص 10. 11

[6] حميدة علي جابر، التدابير الدولية المضادة للفساد الاداري، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[7] هاشم الشمري ـ إيثار الفتلي، الفساد الاداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، (الاردن ـ عمان ـ دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011) ص 42

2/ عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على التشريعية، وهو ما يؤدي إلي الاخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة.
3/ ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقرارها.
4/ ضعف الارادة لدي القادة السياسيين لمكافحة الفساد.
5/ غياب قواعد العمل والاجراءات المكتوبة ومدوَنات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص[8]
6/ غياب حرية الاعلام وعدم السماح لها أو للموظفين للوصول إلى المعلومات والحقائق والسجلات العامة.
7/ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني.
8/ الاسباب الخارجية للفساد، وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركات خارجية واستخدام وسائل وطرق غير قانونية من هذه الشركات للحصول على امتيازات داخل الدولة[9].

هناك أسباب سياسية أخري (السياسة العامة للدولة) لانتشار الفساد في ليبيا:
1- تضخم جهاز الدولة وتفشي الفوضى الإدارية التي مهدت للفساد وكرسته.
2- جملة السياسات والاجراءات المتعلقة بقطاع العمل والتوظيف التي أدت إلى تكدس الموظفين.
3- الفشل في تنويع مصادر الدخل القومي للدولة.
4- فشل السياسة العامة في سد احتياجات الدولة من خدمات صحية وتعليمية وغيرها.
5- غياب معايير الشفافية في إدارة المال العام للدولة.
6- لا توجد إرادة سياسية واضحة من أجل مكافحة الفساد[10]
7- تجاوز السلطات السياسية لصلاحياتها أنتج العديد من السياسات الخاطئة والكوارث السياسية أدت إلى تدهور الوضع السياسي.
8- عدم التزام السياسيين بالمدة الزمنية المحددة لوظائفهم.
9- تولي المناصب السياسية والإدارية العليا لمن له علاقات اجتماعية في السلطة وليس لأصحاب الكفاءات.
10- سيطرة نزعة الثقافة المادية على توجهات وسلوكيات الأفراد.
11- معايير تولي المناصب القيادية في الدولة والأجهزة الحكومية هي الولاء السياسي والحزبي والمناطقي والقبلي [11].

المطلب الثاني: السياسات والوسائل والاجراءات الوقائية لمكافحة ظاهرة الفساد المؤسساتي.
تعتبر ظاهرة الفساد المؤسساتي ظاهرة خطيرة ومعقدة وتؤثر في السياسة العامة للدولة وسيادتها وتطورها ونموها، فإلى جانب التشريعات والقوانين واللوائح يجب أن تكون هناك مجموعة من السياسات والوسائل والاجراءات الوقائية التي تكافح الفساد وتحاول القضاء علية قدر الامكان، وباعتبار أن معالجة الفساد يتطلب استخدام عدة سياسات واجراءات وطرق نذكر أهمها:
- توعية المجتمع بخطورة انتشار ظاهرة الفساد.
- التركيز على البرامج التعليمية في محاربة الفساد بزرع المفاهيم والقيم التي تنبذ الفساد.
- الحث على مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد.

---

[8] بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 27.28
[9] منشرات المنظمة العربية الادارية 2009، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الاداري، (ص.ب 2692 بريد الحرية - مصر الجديدة - القاهرة - جمهورية مصر العربية،2009) ، ص.ص. 29. 30
[10] سعاد عبد السلام عريقيب - ربيعة عاشور أحمد المبسوط، البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وأثارة دراسة تحليلية للفترة (2003 - 2016)، (بحث منشور في مجلة كلية الدراسات العليا بالجامعة الاسمرية الاسلامية، العدد الأول، أبريل 2018)، ص.ص 65. 66
[11] محمد جمعة عبدو، الفساد: أسبابة، ظواهره، آثاره، الوقاية منه (ليبيا - بنغازي - الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحدة للكتاب - دار الكتب الوطنية)،ص.ص.ص. 69. 70. 71. 72.

ـ خلق قنوات اتصال فعالة كأن يتم وضع آليات لاستقبال الشكاوي والمقترحات.
ـ وضع عقوبات قانونية رادعة.
ـ توفير الارادة السياسية في مكافحة الفساد.
ـ المصادقة على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد.
ـ إنشاء أنظمة رقابية إدارية فعالة [12].
ـ زيادة تفعيل دور وعمل وتعاون الجهات الرقابية في ليبيا كدوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية وهيئة مكافحة الفساد والجهات القضائية المختلفة.

حيث باستخدام السياسات المذكورة وتطبيقها من قبل المؤسسات والاجهزة ذات الاختصاص من خلال ذلك يمكن مكافحة الفساد، إذ غذا الفساد من المشاكل التي من المفترض أن تحضي بالأولوية في معظم الدول خاصة النامية منها ونظرا لأنه يؤلف قضية عالمية ليست محلية فقط وتهدد الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي إلا أن مكافحته لا تتسم بالسهولة كما لا توجد نماذج جاهزة للقضاء عليه، ومن خلال السياسات والوسائل والسبل المختلفة نجد أنها تنبع من ثلاثة توجهات أساسية تتمثل في المعالجة الإدارية والقانونية والمعالجة الاعلامية والمعالجة عن طريق الاصلاح المؤسسي وهناك عدة مفاهيم مهمة تشكل ركنا أساسية وهاما في معالجة هذه الظاهرة أهمها / المساءلة ـ المحاسبة ـ الشفافية ـ النزاهة [13].

مع وجود مجموعة من الاجراءات الوقائية الأخرى التي تساعد وتساهم في كشف الفساد ومكافحته ولان مسؤولية محاربة الفساد وكشفه مسؤولية جماعية ومجتمعية تبدأ من الفرد نفسه وتنطلق إلى الجهات الأخرى المعنية وجميع مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية حيث نذكر بعض الأطراف ذات العلاقة بمكافحة الفساد والسياسات والاجراءات الوقائية التي يمكن القيام بها حيال ذلك: ـ

أ/ المواطنين: تبدأ المسؤولية في مكافحة الفساد من المواطن نفسه وذلك من خلال تبليغ الجهات ذات الاختصاص بأي نوع من الفساد وتقديم الشكاوي لأخذ الاجراءات القانونية في ذلك

ب/ الجهات التشريعية: على الجهات التشريعية سن القوانين والتشريعات لسد أي ثغرات وتكون على مستوي من القوة والفاعلية لبيئة المجتمع لتكون رادعا قويا في تقليل الفساد إلي أدني مستوياته

ج/ مجلس الوزراء: يقوم بوضع السياسات الاستراتيجيات المناهضة للفساد ووضع الخطط والسياسات التي تساهم في تحسين البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما يقوم بتحقيق التنمية المستدامة وتحسين المستوي الاقتصادي والرفع من حركة عجلة التنمية واجراء الدراسات والابحاث بشكل مستمر لإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة مظاهر الفساد في الدولة.

د/ هيئة مكافحة الفساد: تقوم بإعداد الخطط لمكافحة الفساد بالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة وبالتوازي مع الخطط الاستراتيجية للتنمية بالدولة، بالإضافة إلى إعداد المقترحات بشأن التعديلات التشريعية المعنية بمكافحة الفساد كما تقوم الهيئة بإعداد التقارير الدورية وقياس معدلات تحسين الاداء [14]

نستنتج مما سلف ذكره أن ظاهرة انتشار الفساد ظاهرة خطيرة ومعقدة ولها العديد من المسببات والدوافع التي تؤدي إلي انتشار هذا الوباء في المؤسسات وتأثيره على سياسة الدولة إلا أنه باستخدام السياسات والاجراءات والوسائل والطرق التي تم تناولها وشرحها يمكننا أن نضمن مكافحة سليمة واجراءات منطقية وواقعية يمكنها أن تقضي على الفساد أو تقلل منه على الأقل إلي أقل مستوي، حيث أن السياسة العامة التي تتبعها والطرق والوسائل والاجراءات التي تعمل الدولة من خلالها لها دور مهم وفعال إما في

[12] مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ـ ألمانيا، العدد 29، مج 5 ـ سبتمبر /2021، الاثار السياسية والاجتماعية لظاهرة الفساد الاداري: الاردن دراسة حالة، ص.ص 147. 148

[13] الزبير خضير شعبان (الفساد: أنواعه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه) بحث منشور بقسم الجيولوجيا ـ معهد علوم الارض والكون ـ جامعة باتنة 2 ـ الجزائر، سنة 2018/01/14، ص.ص. 32. 33

[14] تقرير لديوان المحاسبة الليبي صادر سنة 2018 بعنوان (تقييم الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد على المستوي الوطني وقطاع الصحة وفقا لمفاهيم رقابة الاداء، الملحق 1. 2 بالتقرير تحليل الاطراف ذات العلاقة.

زيادة انتشار الفساد أو التقليل منه إلي أقل قدر ممكن، وهذا يتضح من خلال الخطوات المتبعة في سياسات الدولة وتعاملها مع قضايا الفساد الموجودة في اداراتها ومؤسساتها وقطاعاتها.

المبحث الثاني/ أهم القوانين المحلية والدولية للسياسة العامة في الحد من ظاهرة الفساد المؤسساتي في ليبيا.

يتمثل الفساد في الحياة باستخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الاخلاقي وبذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام وانحراف عن المعايير الاخلاقية في التعامل، ومن ثم يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانوني من ناحية أخرى[15]. لذلك أصبح من الضروري وجود قوانين وتشريعات محلية ودولية تهدف إلي مكافحة الفساد نظراً إلي انتشار هذه الظاهرة وتفشيها في المجتمعات بشكل عام، إذ أصبحت أغلب دول العالم تعاني من هذه الظاهرة باختلاف أنواعها وأشكالها وطرقها المتعددة والمختلفة، وباعتبار أن الدولة تتعامل بالقوانين والتشريعات واللوائح ومحاسبة المخالفين لهذه القوانين، حيث أن السياسة العامة للدولة تعمل وفق القوانين والتشريعات المحلية والدولية لأنها الأداء الواقية التي تكافح وتحرّم الفساد لذلك رأينا أنه من المهم أن نتطرق ونستعرض ونناقش هذا المحور الخاص بالجانب القانوني لمكافحة الفساد من خلال ذلك تم تقسيم هذا المحور إلي مطلبين: **المطلب الأول/** القوانين المحلية لمكافحة ظاهر الفساد. **المطلب الثاني/** القوانين والاتفاقيات والمبادرات الاقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الفساد.

المطلب الأول: القوانين المحلية لمكافحة ظاهرة الفساد

يعتبر الفساد أحد المظاهر السلبية في ليبيا وبالتالي يعتبر عائق في عملية الاستقرار السياسي والتنموي في المجتمع، حيث تعتبر القوانين المحلية هي الخطوة الأولي لإرساء المعالم التي تحمي من الممارسات الفاسدة ولعل أهم مقومات مكافحة الفساد من خلال التشريعات والقوانين والقرارات في الدول، إذ نذكر أهم التشريعات والقوانين والقرارات المحلية التي تنظم عمل المؤسسات وتكافح وتحرم الفساد وهي:

- الدستور الليبي الصادر سنة 1951م
- المرسوم الملكي رقم (45) الصادر سنة 1955 الخاص بالإجراءات الجنائية
- المرسوم الملكي رقم (48) الصادر سنة 1956 الخاص بقانون العقوبات
- المرسوم الملكي رقم (2) الصادر سنة 1961 الخاص بإصدار قانون العقوبات
- القانون رقم (2) الصادر سنة 1979 الخاص بالجرائم الاقتصادية والتجارية
- القانون رقم (6) الصادر سنة 1985 الخاص بتجريم المحسوبية والوساطة
- القانون رقم (10) الصادر سنة 2002 الخاص بالتطهير
- القانون رقم (2) الصادر سنة 2005 الخاص بمكافحة غسيل الأموال
- القانون رقم (10) الصادر سنة 2005 بشأن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- القانون رقم (13) الصادر سنة 2009 الخاص بالتخطيط للمؤسسات
- القانون رقم (7 - 10 - 23) الصادر سنة 2010 الخاص بتنظيم النشاط التجاري وتنظيم عمل ضرائب الدخل وعمل واختصاصات الجمارك
- القانون رقم (26) الصادر سنة 2012 الخاص بتنظيم عمل الهيئة العامة لتطبيق معايير النزاهة والوطنية
- القانون رقم (52) الصادر سنة 2012 الخاص بوضع ضوابط تقلد الوظائف
- القانون رقم (19) الصادر سنة 2013 الخاص بتنظيم عمل ديوان المحاسبة
- القانون رقم (20) الصادر سنة 2013 الخاص بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية

[15] السيد علي شتا، الفساد الاداري: ومجتمع المستقبل، الطبعة الأولى، (مصر، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1999) ص.ص 43. 44

- القانون رقم (11) الصادر سنة 2014 الخاص بإنشاء هيئة مكافحة الفساد
- القانون رقم (8) الصادر سنة 2014 الخاص بإنشاء الرقم الوطني في ليبيا
- القانون رقم (5) الصادر سنة 2024 بشأن تعديل بعض أحكام قانون إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم 11 لسنة 2014

هذه أهم التشريعات والقوانين الصادرة في ليبيا والتي تنظم عمل المؤسسات في الدولة وتحرَم اساءة استعمال السلطة وتكافح الفساد بجميع أنواعه وبكافه طرقه ومن خلال هذه السياسات والتشريعات والقوانين وتطبيقها يمكن مكافحة الفساد والقضاء عليه، فمن خلال ذلك تعتبر السياسة العامة وارتباطها بالتشريعات والقوانين المحلية أساس عمل سياسة الدولة واتخاذ الاجراءات والتدابير السياسية التي بموجبها تستطيع الدولة أن تنفذ سياساتها العامة في المجتمع والتي من أولوياتها مكافحة الفساد والقضاء عليه، إذ تعتبر هذه التشريعات والقوانين والسياسات هي صمام الامان الذي من خلاله يمكن أن نكافح هذه الظاهرة الخطيرة والتي بانتشارها لا يمكن تطبيق أو تنفيذ سياسات حقيقية وواضحة لتطور المؤسسات والادارات داخل الدولة.

المطلب الثاني: القوانين والاتفاقيات والمبادرات الاقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الفساد

لخطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار الدول والمجتمعات وأمنها، ومما يقوّض قيمة المؤسسات الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة، ومدي تأثير ذلك على السياسة العامة للدولة وعدم قدرتها على تنفيذ أي سياسات بالشكل الصحيح ويعرّض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، حيث قامت منظمات دولية وإقليمية بمواجهة تحديات الفساد وأخذ تدابير وقائية لمواجهته ومنعه وذلك من خلال إصدار عدة سياسات وقرارات وتشريعات وقوانين وتبني اتفاقيات لمواجهة الفساد والحد منه[16]. حيث كانت هناك عدة جهود دولية وإقليمية لإصدار وتبني العديد من السياسات والتشريعات والاتفاقيات والاجراءات واللوائح التي بإمكانها مكافحة ظاهرة الفساد وذلك باعتبار أن هذه الظاهرة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر علي جميع دول العالم، لذلك أصبح من الضروري والمهم خلق تعاون مشترك وفعال من أجل مكافحة هذه الظاهرة ومحاولة القضاء عليها، وباعتبار أن الفساد أصبح مشكلة عالمية ليست محلية فقط بسبب انتشاره السريع وتوغله داخل المؤسسات والادارات الحكومية أصبح من الضروري لدول العالم والمنظمات الدولية والاقليمية وضع قوانين وتشريعات واتفاقيات وسياسات لمكافحته ومن أهم القرارات والاجراءات والاتفاقيات الدولية والاقليمية هي:-

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 191/ 51 الصادر في 1997/2/21 بضرورة مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية
- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة في 31 أكتوبر 2003

أحد أهم وأكثر الصكوك الدولية التي اهتمت واعتنت بجرائم الفساد والتي حظت باهتمام دولي واسع وكبير حيث يزداد دعم تطبيق هذه الاتفاقية تصاعديا مع مرور الزمن وذلك ناتج على القلق الكبير لإهدار الأموال على المستوي المحلي والاقليمي والعالمي على حساب التنمية والنمو لصالح العالم كافة، وباعتبار أن الفساد أصبح ظاهرة دولية تتأثر بها وبآثارها جميع دول العالم حتي وإن وجد الفساد في بؤرة واحدة، لذلك وجب اتباع منهج واسع ومفهوم أشمل لمكافحة هذه الظاهرة تشترك وتتكاثف فيها دول العالم مع بعضها البعض عن طريق التعاون التقني وتبادل التجارب والخبرات والمعلومات وغيرها مما نصت عليه الاتفاقية [17].

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إذ تقلقها خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها ويعرض التنمية المستدامة وسياسة الدول وسيادة القانون للخطر وتقلقها أيضا الصلات

16 حميدة علي جابر، مرجع سبق ذكره، ص 113
17 محمد جمعة عبدو، مرجع سبق ذكره، ص 72

القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة وخصوصا الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية فهي تهدد الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة لتلك الدول[18].

فمن أهم بنود وأغراض اتفاقية الامم المتحدة هي:

أ/ ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجح.

ب/ ترويج وتيسير دعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الموجودات.

ج/ تعزيز النزاهة والمساءلة والادارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية [19].

حيث كانت ليبيا من الدول الأولي التي وقعت على هذه الاتفاقية في 2003/12/23م عن طريق اللجنة الشعبية العامة للعدل (سابقا)، وتم التصديق على الاتفاقية في 2005/07/07 [20].

ـ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته الصادرة في 2003

دخلت حيز التنفيذ في 23 يوليو 2003 وتهدف إلى تشجيع وتعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الاليات اللازمة في افريقيا لمنع الفساد وضبطه، وأيضا تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون بين الدول الأطراف وتعزيز التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحقوق المدنية، وكذلك توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة واداره شؤون الدولة وتنفيذ سياساتها العامة للدول وتطورها وازدهارها [21].

ـ وثيقة الاسكندرية مارس 2004

بلورت وثيقة الاسكندرية رؤية عربية حول قضايا الاصلاح وأولوياتها، وتتضمن عدة محاور للإصلاح وهي: الاصلاح السياسي والاصلاح الاجتماعي والاصلاح الثقافي والاصلاح الاقتصادي وآليات المتابعة مع الجهات المعنية [22].

ـ منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد

تأسست في لبنان سنة 2004 وتم إنشاؤها رداً على الواقع الأليم الذي سببه تفشي الفساد في العالم العربي

ـ المنظمة العربية لمكافحة الفساد

تأسست سنة 2005 وتهدف إلى تعزيز الشفافية والحكم الصالح في العالم العربي ومكافحة جميع أنواع الفساد [23].

ـ الاتفاقية العربية لمكافحة ظاهرة الفساد في المجتمعات العربية الصادر سنة 2009

نستخلص مما سبق ذكره أن الخطوات الاولي والفعالة لمكافحة الفساد هي اصدار التشريعات والقوانين واللوائح وتليها اتخاذ السياسات العامة للدولة وتطبيق القوانين والتشريعات سواء على المستوي المحلي أو الدولي والتي تكافح وتمنع الفساد بجميع أنواعه بالإضافة إلي وجود عقوبات جنائية وإدارية صارمة حتي تكون رادع قوي لمرتكبي الفساد، حيث بانتشار الفساد في العديد من دول العالم مما اضطر كثير من الدول الي إجراء اتفاقيات وتعاون مشترك بين الدول لمكافحة هذه الظاهرة فبدون تعاون وشراكات بين الدول سوف تعاني كثير من الدول بسبب زيادة انتشار هذه الظاهرة وستؤثر على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتؤثر على استقرار وتطور ونمو الدولة.

المبحث الثالث/ أهم السياسات والآليات والتجارب المتبعة لمكافحة الفساد

إن انتشار الفساد أصبح عائقا أمام تطور الدول وازدهارها فهي آفة تصيب المجتمعات بشكل عام والمؤسسات بشكل خاص، إذ كان الفساد في الماضي ظاهرة متفشية لدرجة أن معالجتها كادت تشكل

---

18 منشورات المنظمة العربية الادارية 2009، مرجع سبق ذكره، ص 106

19 محمد جمعة عبدو، مرجع سبق ذكره، ص 73

20 نفس المرجع السابق، ص 78

21 الفرجاني منصور المبروك، الفساد الاداري واليات مكافحته، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الانسانية، قسم القانون، سنة 2011- 2012، ص.ص 171. 172.

22 بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص 133

23 الفرجاني منصور المبروك، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 175. 176. 177.

تحولاً لا يمكن التغلب عليه غير أن المجتمع الدولي شهد خلال السنوات الاخيرة تغييرًا ملحوظا وإيجابيا في الكفاح العالمي ضد الفساد، حيث كانت أغلب البلدان تعتبرها مشكلة داخلية ليس إلا، هناك اليوم عدد كبير من الجهود والآليات التي أنشئت لمعالجة مشكلة الفساد ومحاوله القضاء عليه، بالإضافة إلي وجود العديد من التجارب لبعض الدول في مكافحة الفساد يمكن الاستفادة منها والاستعانة بها لمواجهة هذه الظاهرة [24]. لذلك تم تقسيم هذا المحور إلى مطلبين: **المطلب الأول** / أهم السياسات والآليات المحلية لمكافحة الفساد. **المطلب الثاني** / أهم السياسات والآليات والتجارب الدولية في مكافحة الفساد.

المطلب الأول: أهم السياسات والآليات المحلية لمكافحة الفساد

هناك العديد من السياسات للمؤسسات والإدارات والجهات المحلية المعنية والمختصة بمحاربة الفساد والقضاء عليه كالأجهزة الرقابية بكافة فروعها وأقسامها والجهات التشريعية والقضائية كلّ حسب اختصاصه ومهامه، فهذه المؤسسات أنشأت من أجل مكافحة وردع الفساد بجميع أنواعه وبكافة الطرق والوسائل وهناك بعض السياسات والآليات الحديثة الخاصة بالشفافية والمراقبة لمكافحة هذه الظاهرة.

هناك بعض المفاهيم والاليات الحديثة والمتطورة في المجالين المعرفي والعملي من بين هذه المفاهيم والاليات (الحوكمة) فقد عرفها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بأنها ممارسة السلطة السياسية والإدارية والاقتصادية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها [25].

ولا تقتصر أهمية الحوكمة على أولئك المتعاملين في أسواق رأس المال (بائعين ـ مشتريين ـ شركات معلومات) والموردين والمقرضين والممولين بل امتدت إلي الحكومات والدول والمؤسسات المحلية وحتي الدولية، حيث برزت أهمية الحوكمة بشكل واضح بعد الأزمة المالية الاسيوية 1997 ــ 1998 والانهيارات التي طالت العديد من الشركات، فعلي الصعيد الاقتصادي: أخذت تتنامي أهمية القواعد السليمة للحوكمة وعلى الصعيد الاجتماعي: فيذكر مركز الحوكمة في الجامعة التكنولوجية في سندي (UTS) إنها تهتم بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية[26].

فالحوكمة المحلية لها مجموعة من الآليات الأساسية التي نعتمد عليها أهمها الادارة بالشفافية: فهي من الآليات والمفاهيم الحديثة التي بإمكانها تحقيق التنمية الإدارية والوصول إلي بناء تنظيمي سليم، وأيضا المشاركة المجتمعية: تتضمن عدة فواعل رسمية كالحوكمة المركزية والقطاعات العامة غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأيضا المساءلة لتفعيل كفاءة القطاع العام: فهي من أهم الآليات التي تقوم عليها الحوكمة المحلية [27].

أيضاً اتباع الخصخصة مع شركات نظم المعلومات الخاصة وتضمينها إدارة بعض السياسات الحكومية التي اتخذتها الحكومة ضمن سياساتها العامة في هذا الجانب، وانشاء هيئة وطنية للأمن السيبرالي بهدف تعزيز حماية الشبكات وأنظمة تقنيات المعلومات وما تقدمه من خدمات وما تحتويه من بيانات ومعلومات[28].

فسياسة الدولة من الأفضل أن تتبني وتأخذ في عين الاعتبار تطبيق وتنفيذ الآليات والمفاهيم الحديثة التي تكافح الفساد وتكون ضمن السياسة العامة للدولة كالحوكمة والخصخصة والشفافية والأمن السيبراني وغيرها من المفاهيم والنشاطات الحديثة في هذا الجانب.

---

[24] الفرجاني منصور المبروك، مرجع سبق ذكره، ص 152

[25] خروفي بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة (جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ قسم العلوم السياسية) سنة 2011- 2012، ص 38

[26] مصطفي يوسف كافي، الاعلام والفساد الاداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي، الطبعة الأولى، (الاردن ـ عمان ـ دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016) ص.ص.ص 174. 175. 176.

[27] خروفي بلال، مرجع سبق ذكره، ص.ص.ص. 51. 57. 65.

[28] أمجد غانم، ملخص السياسة العامة للحكومة في تعزيز المسؤولية الجماعية في مكافحة الفساد، المؤتمر الدولي السنوي لمكافحة الفساد للعام 2022 بعنوان مكافحة الفساد مسؤولية وطنية جماعية، سنة 2022، ص. ص 8 - 9

بالإضافة لتفعيل دور الأجهزة الرقابية والقضائية منها جهاز هيئة مكافحة الفساد بالشكل الصحيح والسليم الذي أنشئ سنة 2014 فالدور المنوط به والذي أنشأ من أجله هو مكافحة الفساد والقضاء عليه والأخذ في الاعتبار السياسة العامة للدولة والخطط والتقارير التي تقدمها الهيئة للجهات الأخرى، أيضا دور ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية في الحد بشكل كبير من الفساد داخل مؤسسات الدولة، بالإضافة إلي أهمية التعاون بين هذه الأجهزة فهي صمام الأمان من أجل مكافحة الفساد في الدولة.

ومن خلال ما سبق ذكره وبتطبيق السياسات والمعايير والإجراءات والآليات يمكن مكافحة الفساد والقضاء عليه لأنها تعتبر إجراءات وقائية يمكن العمل بها واتخاذها كسياسات عامة داخل المؤسسات والادارات وبوجود قوانين وتشريعات قوية وصارمة وعقوبات رادعة يمكن لنا القضاء على هذه الآفة الخطيرة والتي تنخر في جسد المؤسسات والادارات وتستنزف مقدرات الدولة وأموالها.

المطلب الثاني: أهم السياسات والتجارب الدولية في مكافحة الفساد.

تعتبر ظاهرة الفساد مشكلة عالمية تعاني منها دول كثيرة في العالم، وتكون سبباً في فشل وعرقلة العديد من السياسات العامة للدولة إلا أن الفساد يختلف من دولة إلي أخري حسب نوع وشكل الفساد ويعود الاختلاف إلى أسباب عديدة منها الوضع السياسي للدولة وعدم الاستقرار السياسي واختلاف نظام الحكم بين الدول واختلاف العادات والتقاليد واللغات بين دول العالم وبالتالي تختلف الطرق والوسائل لعلاج هذه الظاهرة أو المشكلة، ونذكر بعض تجارب الدول في مكافحتها للفساد:

أولاً: تجربة بلغاريا وسياستها في مكافحة الفساد

شرعت بلغاريا في العمل على مكافحة الفساد منذ عام 1997 حيث أصبح الفساد هو الموضوع الذي يحتل اهتمام كلا من الحكومة والشعب، فتوغل الفساد في البلاد وتأثيره على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما دفع الحكومة والمجتمع المدني في تبني خطة عمل قوية لمكافحة الفساد خاصة في ظل الاصلاح السياسي والاقتصادي الذي تبنته بلغاريا، إن مبادرة مكافحة الفساد كانت نابعة من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والمنظمات الاقتصادية والشركات والمستثمرين التي قامت بإنشاء هيئات غير حكومية لمراقبة ومتابعة الفساد وقامت هذه الجهات غير الحكومية بالتعاون مع الحكومة وسياستها بتبني خطة عمل قوية لمكافحة الفساد[29].

حيث قامت بإعلان مجموعة من الأهداف الخاصة بالعمل وهي: إعلان بلغاريا دولة خالية من الفساد- تفعيل المشاركة الشعبية – خلق قطاع عام فعّال – تحقيق مبدأي النزاهة والشفافية – تحديد المشكلات، بالإضافة إلى مجموعة من المقومات لحل مشكلة الفساد اتخذتها الحكومة كسياسات لها منها: الحاجة إلي هيئة كفء لمكافحة الفساد قادرة على وضع السياسات وتنفيذها - نشر وتعميم آليات مكافحة الفساد - حرية تداول المعلومات والبيانات [30].

تعتبر هذه السياسات والخطوات التي تبنتها دولة بلغاريا كطرق وأدوات وحلول لمكافحة ظاهرة الفساد في الدولة ومحاولة القضاء عليه يمكن الاستفادة منها وتطبيق ما يتماشى مع دولة ليبيا.

ثانيًا: تجربة سنغافورة وسياستها في مكافحة الفساد

تعتبر تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد إذ تحتل المرتبة الرابعة بين دول العالم طبقاً لتقرير منظمة الشفافية العالمية من عام 2005 حيث أن درجتها 4.9 على مؤشر إدراك الفساد (CPI) مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد ويرجع هذا النجاح لعدة عوامل وسياسات اتخذتها الدولة منها: الرغبة السياسية في القضاء على الفساد – وضع خطط وآليات جادة لمحاربة الفساد – رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للسعي، وقامت سنغافورة بإنشاء مكتب التحقيقات في مكافحة الفساد يعتبر

[29] منشورات المنظمة العربية الادارية 2009، مرجع سبق ذكره، ص 82
[30] نفس المرجع السابق، ص 83

هذا المكتب هيئة مستقلة تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص وتم انشاءه عام 1952 يرأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة وله عدة مهام واختصاصات أهمها:

ـ اتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري والقطاع الخاص
ـ التحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين
ـ تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة
ـ التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوي تفيد وقوع ممارسات فساد في أي جهة
ـ التحقيق في ممارسات الفساد التي قام بها مسؤولون في الحكومة [31].

هذه الاجراءات والسياسات التي اتخذتها دولة سنغافورة في مكافحة الفساد وتصنيفها من قبل منظمة الشفافية العالمية كأهم الدول التي تكافح الفساد وأصبحت من أنجح الدول في هذا الجانب لذلك يمكننا الاستفادة من هذه التجربة وأخذ في الاعتبار ما تناولته دولة سنغافورة من وسائل وطرق كافحت بها الفساد.

ثالثاً: التجربة الهندية وسياستها في مكافحة الفساد

بدأت الهند مبادرة الإصلاح ومكافحة الفساد عام 1999 وفقا لمنظمة الشفافية العالمية فإن مؤشر (CPI) يوضح أن الهند درجتها 2.9 وفقا لتقرير عام 2005 وتعتبر الهند من البلدان التي قطعت شوطا طويلا في عملية الإصلاح ومكافحة الفساد، حيث عانت كثيراً من الفساد في المجالات السياسية والاقتصادية وتدني مستوي المعيشة حيث أن 25% تقريباً من الشعب يعيشون تحت خط الفقر وفقاً لإحصاءات عام 2002، إذ بدأت الهند مبادرة مكافحة الفساد استجابة لعدد من العوامل الداخلية والخارجية وعدم ترك هذه المهمة على عاتق الحكومة وحدها، إذ أصبح المجتمع المدني أكثر حرصاً على الحصول على المعلومات والبيانات وتحقيق مبادئ هامة: كالشفافية والمسؤولية والمحاسبة خاصة في وجود التّطور التكنولوجي وبالتالي يسهل تبادل ونشر المعلومات[32].

تعددت المستويات السياسية والإدارية بسبب كبر حجم الدولة وخلق صعوبات في الاتصالات وضبط الأجهزة الإدارية بحيث أصبح من الضروري للحكومة المركزية أن تفوّض بعض صلاحياتها للمنظمات الميدانية وبالتالي التحوّل من النظام المركزي الاشتراكي إلى أنظمة اللامركزية للحد من التسلط المركزي في مسارات التنمية المختلفة ولمكافحة الفساد [33].

وباعتبار أن دولة الهند تعداد سكانها كبير في العالم ومن خلال المعاناة التي مرت بها وأن عدد كبير من سكانها تحت خط الفقر حسب التقارير والاحصائيات، تبنت الدولة سياسات عامة مع شركائها في المجتمع لمكافحة ظاهرة الفساد والتقليل من خطورتها وفق سياسات وأعمال تبنتها الحكومة.

رابعاً: تجربة ماليزيا وسياستها في مكافحة الفساد

تعتبر التجربة الماليزية من أكثر التجارب نجاحاً في مكافحة الفساد، حيث احتلت ماليزيا المرتبة الستين عالميا وقد أنشأت لهذا الغرض لجنة أسمتها اللجنة المركزية لمكافحة الفساد عام 2009 لتحل محل الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد والتي تم انشاؤها عام 1973 وهذا يدل أن سياسة الدولة الماليزية لها باع طويل في التصدي لهذه الافة الخطيرة حيث نصت هذه التجربة على مجموعة من السياسات الحكومية وهي:

أ/ تقوم السياسة الاعلامية الماليزية في مكافحة الفساد واشراك المواطنين في هذه العملية.
ب/ توظيف مختلف وسائل الاعلام المتاحة لزيادة وعي المجتمع في مكافحة الفساد وهذا انعكس بشكل مباشر على استراتيجية تعزيز مكافحة الفساد.

---

[31] الربيز خضير شعبان، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 39. 40
[32] منشورات المنظمة العربية الادارية 2009، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 85. 86
[33] مصطفي يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 217

ج/ قامت اللجنة بتصميم موقع إلكتروني تفاعلي يتم فيه نشر المستجدات والأخبار كافة وقواعد البيانات والتقارير السنوية والفعاليات ذات الصلة بمكافحة الفساد
د/ أظهرت اللجنة اهتماما خاص بالجانب العلمي الأكاديمي الخاص بمكافحة الفساد[34].
السياسات والتدابير التي اتخذتها دولة ماليزيا في مسألة مكافحة الفساد ومدي تأثير وفاعلية هذه الإجراءات على الدولة والمجتمع، فلذلك يمكن الاستفادة منها كتجربة مرت بها وطبقتها ماليزيا وكان لها أثر واضح ومأثر في التصدي للفساد.

خامساً: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في مكافحة الفساد

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم في مكافحة الفساد والرشوة حيث اتخذت إجراءات فعالة للقضاء على الفساد وآثاره السلبية، ووفقاً لمؤشر(CPI) فإن درجة الولايات المتحدة هي 7.6، إذ تبنت عدة سياسات ومبادرات ومقترحات خاصة بمكافحة الفساد منها: في ديسمبر 1997 وقعت الولايات المتحدة مع 34 دولة معاهدة مؤتمر OECD لمكافحة الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية، أيضا قامت الولايات المتحدة بتحديد ثمان محاور لمكافحة الفساد وهي/ الإصلاح الاقتصادي ـ تحقيق الشفافية ـ رفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية ـ الإصلاح المالي ـ استقلال القضاء ـ وضع سياسات وقوانين خاص للتعاملات التجارية الدولية ـ رفع مستوي وثقافة الشعب[35].
وقدمت الولايات المتحدة مبادرة تتضمن قانون حول الفساد في الصفقات التجارية الخارجية، حيث تبنت وطبقت الولايات المتحدة هذه المبادرة في معاملاتها الاقتصادية مع باقي دول العالم وبموجب هذه المبادرة يتم محاكمة أي شركة أمريكية تقوم بدفع رشوة لحكومة أي دولة آخري تتعامل معها[36].
تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدولة مكافحة للفساد وفق ما جاء في التقارير الدولية فالسياسات والاجراءات التي تبنتها في مكافحة الفساد والرشوة وخاصة فيما يتعلق بالمعاملات الخارجية والدولية مع دول وشركات آخري تعد مرحلة مهمة ومؤثرة في مكافحة وتقليل الفساد، لذلك تبني هذه السياسات والاستفادة منها خطوة مهمة نحو العمل الجاد والفعال لمكافحة هذه الافه الخطيرة التي ينبغي لكل الدول أن تكون سياستها وفق محور مكافحة الفساد والقضاء عليه.
نستنتج من خلال ما تم ذكره أن الفساد وانتشاره أصبح يشكل عائق ومشكلة حقيقية للدول محلياً ودولياً، وأن العوامل المؤثرة علي سياسات الدول ونموها أصبح من الضروري مواكبة التطور في مكافحة الفساد والقضاء عليه، فالمعايير الحديثة كالشفافية والمسؤولية والمحاسبة والاصلاح والرقابة والمجتمع المدني وتوعية المجتمع تعتبر معايير مهمة وجادة في معالجة هذه الآفة، بالإضافة إلي أهمية وضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والاستعانة بالطرق والوسائل والمعايير التي اتبعتها في مكافحة الفساد، ويمكن اجراء شراكات وتعاون مع هذه الدول للاستفادة من سياساتهم وخبراتهم العلمية والتطبيقية للاستغلال عامل الجهد والوقت، لان هذه الأفة تنتشر بشكل كبير وواسع داخل المجتمع وفي المؤسسات والإدارات العامة وفي القطاع الخاص أيضاً وقد تكون عائق كبير وواضح أمام الحكومة في الدولة لتنفيذ سياساتها العامة واستقرارها ونموها وتطورها.

الخـــاتمـــة

تناول هذا البحث ثلاث مباحث أساسية وكل مبحث تم تقسيمة إلى محورين أساسيين حول السياسة العامة لدولة ليبيا وتأثير الفساد فيها وركّزت في مجملها على دراسة ظاهرة الفساد وأهم السياسات والقوانين والتشريعات الصادرة محليا ودوليا لمكافحة الفساد وأهم الاسباب والدوافع وكيفية معالجتها، وتم التّطرق لبعض التجارب الدولية في المكافحة والتصدي لظاهرة الفساد.

---

[34] الربيز خضير شعبان، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 42. 43
[35] منشورات المنظمة العربية الادارية، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 92. 93
[36] الربيز خضير شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 41

بدأنا في المبحث الأول باستعراض المفهوم العام لظاهرة الفساد المؤسساتي من خلال توضيح السياسات والوسائل والدوافع والأسباب وكيفية معالجتها والقضاء عليها وتناول المبحث الثاني أهم القوانين المحلية والدولية للسياسة العامة في ليبيا للحد من ظاهرة الفساد، وحلل وناقش المبحث الثالث أهم السياسات والاليات والطرق المحلية في مكافحة الفساد بالإضافة إلى تناول بعض التجارب الدولية في مكافحة هذه الظاهرة.

تعتبر السياسة العامة التي تتبناها الدولة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة هي الخطوة الأولي لمكافحة الفساد بالإضافة إلي التشريعات والقوانين سواء محلياً أو قارياً أو دولياً فهناك العديد من القوانين الصادرة في ليبيا ضد الفساد بجميع أنواعه وأشكاله، حيث تعددت القوانين والتشريعات وبدء صدورها منذ استقلال ليبيا وصدور الدستور الليبي سنة 1951 وبعدها أصبحت القوانين في تطور وازدياد بشكل مستمر وتبنت وأنشئت الدولة أجهزة ومؤسسات خاصة برقابة ومكافحة الفساد نظراً للازدياد المستمر في الفساد داخل المؤسسات وتأثير ذلك على سياسة الدولة وتطورها ونموها واستقرارها، بالإضافة إلي وجود العديد من السياسات والقوانين والاتفاقيات والمبادرات الدولية والاقليمية التي تبنتها واتخذتها بعض الدول والمنظمات التي تحرّم الفساد بجميع أنواعه وأهمها اتفاقية الامم المتحدة الصادرة في 31 اكتوبر 2003 لمكافحة الفساد.

وهناك العديد من الأسباب والدوافع التي تؤدي إلي انتشار الفساد منها أسباب سياسية وأخرى اقتصادية وغيرها اجتماعية، هذه الاسباب قد تكون وراء انتشار ظاهرة الفساد في ليبيا وهي ليست محددة في جانب واحد حتي يكون من السهل السيطرة والقضاء عليها، فالفساد أصبح منتشر بشكل كبير على مستوي المجتمع والمؤسسات والقطاعات العامة والخاصة لذلك أصبح الفساد ينخر بشكل كبير وواضح على مستوي الدولة ويكون سبباً في عجز الدولة لتنفيذ سياساتها بالشكل الصحيح والمطلوب وهو ليس فساد مالي فقط بل حتي اداري وغيره، لذلك هناك مشكلة حقيقية كبيرة تعاني منها مؤسسات الدولة وهذا بالتالي سيؤثر على سياسة الدولة واستقرارها وتطورها ونموها علي جميع الاصعدة وفي كافة القطاعات التعليمية والصحية والامنية والاقتصادية وحتي الاجتماعية منها في بعض الاحيان، حيث كانت هناك العديد من التجارب لبعض الدول في مكافحة الفساد نظراً لشعور هذه الدول بالخطر وقفت وقفة جادة وطرحت العديد من السياسات والاجراءات العملية والتطبيقية التي تكافح الفساد وتقضي عليه، لذلك علينا الاستفادة من هذه التجارب بالشكل الصحيح وأخذ الوسائل والاجراءات التي طبقتها هذه الدول بمحمي الجد والأهمية، لان الفساد أصبح أحد العوائق الأساسية أمام دول كثيرة ومنها دولة ليبيا.

فمن خلال ما تم تناوله وسرده في هذا البحث يمكننا أن نقف حول تأثير هذه الظاهرة على السياسة العامة للدولة وتأثيرها على نظام الحكم والاستقرار فيها ويكون هذا عائق واضح نحو تطور الدولة ونموها وازدهارها واستقرارها وربما يكون سبباً في تخلفها وعدم قدرة الدولة على تنفيذ أبسط السياسات والمقترحات داخل اقليم الدولة، لذلك يجب العمل بجد وفاعلية للقضاء على هذه الظاهرة والأفة الخطيرة إلى وهي الفساد.

النتـــائـــج

1. عدم وجود سياسة عامة واضحة وصريحة للدولة لمكافحة الفساد.
2. وجود قوانين وتشريعات ولوائح محلية ودولية تكافح الفساد.
3. عدم وجود تنسيق بين مؤسسات الدولة الرقابية والسلطة التشريعية والسلطات القضائية لمكافحة الفساد بالإضافة لعدم وجود سياسة واضحة وعمل مشترك بين أغلب قطاعات الدولة ومؤسساتها مما تسبب في زيادة فرص انتشار الفساد.
4. هناك العديد من الاسباب الخطيرة وراء انتشار الفساد في ليبيا بالتالي تعطي للفساد فرصة للنمو أكثر فأكثر في الدولة ومؤسساتها.
5. وجود العديد من التجارب الدولية في مكافحة الفساد وكانت نتائجها ناجحة واستطاعت كثير من الدول مكافحة الفساد.

التوصيات

1. السياسة العامة في ليبيا يكون هدفها الأول وسياستها مع جميع شركائها في المجتمع نحو مكافحة الفساد والقضاء عليه.
2. زيادة تقوية القوانين والتشريعات واللوائح الخاصة بالعقوبات من أجل مكافحة الفساد، ووضع نصوص واضحة وصريحة ورادعة وغير قابلة للتفسير حتى لا تكون دريعة في تطبيق القانون.
3. ضرورة التنسيق والتعاون الجاد بين جميع أجهزة ومؤسسات الدولة سواء ذات العلاقة بالرقابة على الفساد وبين جهات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.
4. ضرورة التركيز على الاسباب الحقيقية وراء انتشار ظاهرة الفساد المؤسساتي في ليبيا ومن ثم وضع حلول واجراءات ومقترحات واقعية ومنطقية لمكافحة الفساد وتكون على مراحل حتى لا يتم محاربتها وتكون ذو فائدة وتحقق المطلوب منها.
5. الاستفادة من الدول التي كانت لها تجارب ناجحة في مكافحة الفساد لاستغلال عامل الجهد والوقت خاصة وأنها كانت ناجحة من بعض الدول في العالم.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1ـــ القرآن الكريم
ـــ سورة قصص.
ـــ سورة الروم.

ثانيًا: المراجع

أ/ الكتب

1ـــ السيد علي شتا، الفساد الإداري: ومجتمع المستقبل، الطبعة الأولي، (مصر، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1999).
2ـــ بلال خلف السكارنة، الفساد الإداري، الطبعة الاولي، (الاردن ـ عمان ـ دار وائل للنشر والتوزيع، 2011).
3ـــ حميدة علي جابر، التدابير الدولية المضادة للفساد الإداري، الطبعة الاولي، (مصر ـ الاسكندرية ـ مكتبة الوفاء القانونية،2021).
4ـــ محمد جمعة عبدو، الفساد: أسبابة، ظواهره، آثاره، الوقاية منه (ليبيا ـ بنغازي ـ الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحدة للكتاب ـ دار الكتب الوطنية)،
5ـــ منشرات المنظمة العربية الإدارية 2009، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، (ص.ب 2692 بريد الحرية ـ مصر الجديدة ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية،2009).
6ـــ مصطفي يوسف كافي، الاعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي، الطبعة الأولي، (الاردن ـ عمان ـ دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016).
7ـــ هاشم الشمري ـ إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الاولي، (الاردن ـ عمان ـ دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011).

ب/ المجلات العلمية

1/ الزبير خضير شعبان (الفساد: أنواعه وأسبابه وآثاره وطرق علاجه) بحث منشور بقسم الجيولوجيا ـ معهد علوم الارض والكون ـ جامعة باتنة 2 ـ الجزائر، سنة 2018/01/14.
2/ مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ـ ألمانيا، العدد 29، مج 5 ـ سبتمبر /2021، الاثار السياسية والاجتماعية لظاهرة الفساد الإداري: الاردن دراسة حالة.
3/ سعاد عبد السلام عريقيب ـ ربيعة عاشور أحمد المبسوط، البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وأثارة دراسة تحليلية للفترة (2003 ـ 2016)، (بحث منشور في مجلة كلية الدراسات العليا بالجامعة الاسمرية الاسلامية، العدد الأول، أبريل 2018).
4/ شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، بحث منشور في المجلة القانونية، (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية، ISSN:2537-0758).

ج/ رسائل الماجستير

1/ الفرجاني منصور المبروك، الفساد الإداري واليات مكافحته، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الانسانية، قسم القانون، سنة 2011- 2012.
2/ خروفي بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة (جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ قسم العلوم السياسية) سنة 2011- 2012.

د/ المؤتمرات العلمية

1/ المؤتمر الدولي السنوي لمكافحة الفساد للعام 2022 بعنوان مكافحة الفساد مسؤولية وطنية جماعية ــ سنة 2022

هـ/ التقارير

1/ تقرير لديوان المحاسبة الليبي صادر سنة 2018 بعنوان (تقييم الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد على المستوي الوطني وقطاع الصحة وفقا لمفاهيم رقابة الاداء، الملحق 1. 2 بالتقرير تحليل الأطراف ذات العلاقة.